Egyptian Media Production City Co.
(SAE according to Free Zones System)

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السادة / البورصة المصرية – قطاع الافصاح

تحية طيبة ،،، وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامى على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية الدورية المستقلة للشركة فى ٢٠٢٥/٩/٣٠م .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،،

مدير عام

علاقات المستثمرين

محمود مصطفى محمود

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 15515 P.O.Box: 5
(+202) 38555064 (10 Lines) / (+202) 38555094 (10 Lines)
(+202) 38555053
info@empc.com.eg
www.empc.com.eg

مدينة الإنتاج الإعلامى - مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥
٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط
٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢+)

Egyptian Media Production City Co.
(SAE according to Free Zones System)

EMPC

الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامى
(ش.م.م. تعمل بنظام المناطق الحرة)

السيدة الأستاذة / أمل محي الدين حتاتة

وكيل أول الوزارة - مدير إدارة المراقبة

حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تحية طيبة ... وبعـــد ،،

بالإشارة إلي كتاب سيادتكم رقم ٧٧٠ المؤرخ في ٢٠٢٥/١٢/٢ م تقرير مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية المستقلة للشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٩/٣٠م.

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه.

شاكرين حسن تعاونكم وكل عام وانتم بخير ...

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

رئيس القطـــــاع المالي

(محاسب / علاء الدين عمـــر)

تحريرا في ٢٠٢٥/١٢/١٠م.

عرض علي السيد الأستاذ / رئيس مجلس الإدارة

والعضو المنتدب

تحية طيبة وبعد ...

برجاء التفضل بالإحاطة برد الشركة علي تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية (المستقلة) الشركة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٩/٣٠م.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس القطـــــاع المالي

(محاسب / علاء الدين عمر)

Media Production City - 6th of October City
Post Code: 15515 P.O.Box: 5
(+202) 38555064 (10 Lines) / (+202) 38555094 (10 Lines)
(+202) 38555053
info@empc.com.eg

مدينة الإنتاج الإعلامى - مدينة السادس من أكتوبر
رمز بريدى: ١٥٥١٥ ص.ب: ٥
٣٨٥٥٥٠٦٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط / ٣٨٥٥٥٠٩٤ (٢٠٢+) ١٠ خطوط
٣٨٥٥٥٠٥٣ (٢٠٢+)

الرد علي تقرير الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية المستقلة
في ٢٠٢٥/٩/٣٠م

ملاحظة (١)

الاصول المملوكة للشركة المؤجرة تأجيرا تشغيلياً:

بلغ رصيد حساب الاصول المملوكة للشركة المؤجرة تأجير تشغيليا (بالصافي) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١.٣٦٤ مليار جنيها وتبين بشأنها ما يلي:-

١- عدم قيام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) الاستثمار العقاري حيث ان وفقا لنطاق هذا المعيار انه يتم تطبيقه علي قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة تأجيرا تشغيليا في القوائم المالية وفقا للفقرة (٥) بذات المعيار تعتبر من الاستثمارات العقارية كل العقارات (الاراضي او المباني او جزء من مبني او كليهما) ومحتفظ بها من المالك لتحقيق ايجار او ارتفاع في قيمتها او كليهما، بالرغم من قيام الشركة بالتأجير فعليا وفقا لغرض الشركة الاساسي وانشطتها الواردة بالنظام الاساسي للشركة الصادر في مارس ٢٠٢٣ وبالايضاحات المتممة للقوائم المالية بانها تقوم بتوفير وسائل انتاجية يمكن تأجيرها للغير للأغراض التليفزيونية والسينمائية

٢- لم تقم الشركة بالفصل بين الاصول غير المتاحة للتأجير (المشغولة بمعرفة المالك) والتي تستخدم للأغراض الادارية واغراض الانتاج وتوريد البضائع والخدمات والتي يجب ان تدرج ضمن بند الاصول الثابتة طبقا لمعيار المحاسبة رقم (١٠) وبين الاصول المؤجرة تأجيرا تشغيليا والمتاحة للتأجير طبقا لمعيار المحاسبة رقم (٣٤) الاستثمار العقاري، مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) للأصول الثابتة فقرة (٦) والتي تقضي ان تتمثل الاصول الثابتة بالبنود الملموسة التي تحتفظ بها المنشاة لاستخدامها بالأغراض الادارية او الانتاج ، وقد افادت الشركة بردها علي تقاريرنا السابقة بأن جميع الأصول (حتى المشغولة بمعرفة المالك) يتم تأجيرها لأغراض التصوير وبالرجوع الي تحليل ايرادات مناطق التصوير تبين انه لا يوجد اي ايرادات تخص التصوير بالمبني الاداري والمالي خلال العام او العام السابق.

٣- ويرتبط بما سبق لم تقم الشركة بالتقييم والجرد والاضافة لسجلات الاصول للإنشاءات التي قام العملاء ببنائها وتطويرها والتنازل عنها للشركة ومازالت قائمة منذ سنوات وتحقق ايرادات للشركة مثال ذلك: (منطقة مكه القديمة – كفر دهاب – كافية ريش – منطقه اصفهان – قلعة الموت- المنطقة العسكرية التبه – ديكور الامام الشافعي بالمنطقة الاسلامية - ....) والتي تبين بشأنها ما يلي:

- بلغت ايرادات بعض تلك المناطق مثال ذلك: (قلعة الموت – منطقه اصفهان- كافية ريش- المنطقة العسكرية التبه) خلال الفترة من ٢٠٢٥/١/١ حتي ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٢٤٥.١ مليون جنيه، بالإضافة لإيجار منطقة الامام الشافعي والتي تدخل ايراداتها ضمن ايرادات المنطقة الاسلامية، وايجار منطقة كفر دهاب والتي تدخل ايراداتها ضمن منطقة نزلة السمان.
- عدم استجابة رئيس قطاع المباني والخدمات بتقييم تلك المنشأت حتى يمكن اضافتها الي اعمال الجرد السنوي وسجلات الاصول والتامين عليها وخاصا في ظل وجود خطابات من رئيس القطاع المالي ابتداء من ٢٠٢١/٤/١١ وحتى ٢٠٢٤/١٢/١٨ يطلب هذا التقييم.
- جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة أن الإيرادات المحققة هي مقابل إيجار أرض مناطق التصوير وتقديم الخدمات اللوجستية لشركات الإنتاج وليس ايجار المباني الديكوريه، وان حركة الإضافة علي الأصول والإهلاك الطاري لها ستكون سريعة وغير متوافقة مع طبيعة الثبات لحركة الأصول الثابتة، وهذا غير صحيح حيث ان الايرادات المحققة مقابل تأجير العملاء للمباني الديكوريه وليس لاستئجار الارض وفقاً للبنود المدرجة بالعقود نحو تأجير مناطق بعينها، كما ان بعض المناطق قائمة منذ اكثر من ٥ سنوات وتحقق ايراد ولم يتم هدمها.
- وقد افادت الشركة بردها علي تقريرنا في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانه لم تقم بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٣٤) وذلك استنادا إلي الفقرة (٥٣) من المعيار والتي تقضي بانه في حال عدم القدرة علي تحديد القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه يقيس صندوق الاستثمار العقاري ذلك باستخدام نموذج التكلفة الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) ورغم ذلك لم تطبق الشركة نموذج التكلفة الوارد بالمعيار رقم (١٠) علي اصولها التي استوفت شروط التبويب كاستثمارات عقاريه طبقا لما ورد بالفقرة (٢ نطاق المعيار) كما لم تلتزم بالا فصاحات الواردة بالمعيار و كذا الفقرة (٧٥) من معيار (٣٤) والتي تقضي عندما يكون هناك صعوبة في التبويب على المنشاة الافصاح عن القواعد التي تستخدمها المنشأة لتفرقة الاستثمار العقاري عن ذلك المشغول بمعرفة المالك والمحتفظ به لغرض البيع ضمن النشاط المعتاد للمنشاة، وكذا الافصاح عن ايرادات الايجار من الاستثمار العقاري وكذا مصروفات التشغيل الناشئة عن الاستثمار العقاري، وكذا الالتزامات التعاقدية لشراء او انشاء او تطوير او

صيانة الاستثمارات العقارية ...

يتعين ضرورة تشكيل لجنة فنية لتحديد طبيعة تلك المنشات الديكورية ونوعيتها من حيث كونها ديكورات ثابتة او ديكورات مؤقتة سريعة التغيير، والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها ومراعاة نطاق التطبيق لكل منهما مع ضرورة الافصاح وتعديل الايضاحات المتممة.

رد الشركة:

نفيد بالآتي:

١. لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري (٣٤) والخاص بالاستثمار العقاري وذلك استنادا إلي الفقرة (٥٣) من المعيار نفسه والتي تنص علي:

- [في حال عدم القدرة علي تحديد القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه إذ لا يمكن تحديد القيمة العادلة للإستثمار العقاري بدقة بصفة مستمرة ويحدث ذلك عندما - فقط عندما - **تكون القيمة السوقية المقارنة نادرة**، وفي هذه الحالات يقيس صندوق الإستثمار العقاري ذلك باستخدام نموذج التكلفة الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وعلي المنشأة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) حتى التخلص من ذلك الأستثمار العقاري].
- وحيث أنه توفر شرط الندرة للقيمة السوقية المقارنة لهذا الاستثمار بل لا توجد قيمة سوقية مقارنة لمجمعات إستديوهات تصوير داخلي وخارجي بهذا الحجم في الشرق الأوسط من حيث عناصر التكلفة من مباني وعزل صوتي وتجهيزات تقنية من شبكات إضاءة واتصالات وأنظمة بث شاملة تجهيزات هندسية معقدة جداً تتطلب بنية خاصة باهظة التكاليف غير متوافرة في أنشطة الإستثمار العقاري المعتاد فإن الشركة تقوم بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) وأن الشركة تفصح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ضمن الإيضاح ٣-٢ ولا تخضع للمعيار رقم ٣٤.

٢. عدم الفصل بين الأصول غير المتاحة للتأجير (المشغولة بمعرفة المالك) والتي تستخدم في الأغراض الإدارية نفيد بأن جميع الأصول (حتى المشغولة بمعرفة المالك) يتم تأجيرها لأغراض التصوير بما فيها مكتب السيد / رئيس مجلس الإدارة، هذا فضلاً كما أشرنا في الفقرة السابقة بأن جميع أصول الشركة المتاحة وغير المتاحة يتم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) عليها وبالتالي لا جدوي من الفصل لاستبعادها من القيمة العادلة حال تطبيق معيار ٣٤.

٣. نفيد بأن طبيعة المنشآت الديكورية من وجهة النظر الفنية أنه يتم أنشاؤها لغرض فني مؤقت وواجهات ديكورية سريعة التغيير الأمر الذي يصعب توصيفه كأصل ثابت له توصيف ثابت، بخلاف المنشآت الديكورية الثابتة التي لها توصيف ثابت مثل [الحي الريفي - الحي الإسلامي - جاردن سيتي - شارع عماد الدين ... الخ] ومؤمنة بنظم إنذار مبكر أما هذه المنشآت والوجهات لا يمكن تأمينها بنظم انذار مبكر وفقاً لرؤية لجنة الإشراف والمتابعة علي أعمال الإنذار والأطفاء نظراً لعدم وجود أساسات خرسانية لتلك المنشآت وسرعة تغييرها من حيث الشكل والمضمون حيث أن معظمها واجهات خشبية فقط، وأن الإيرادات المحققة هي مقابل إيجار أرض مناطق التصوير وتقديم الخدمات اللوجستية لشركات الإنتاج، هذا فضلاً عن الرؤية التجارية لبعض المنشآت بضرورة فكها لإستغلال المنطقة في ديكور آخر مثل ديكور مسلسل أحمس الذي تم طلب هدمه، وبالتالي فإن حركة الإضافة علي الأصول والإهلاك الطارئ لها ستكون سريعة وغير متوافقة مع طبيعة الثبات لحركة الأصول الثابتة.

ملاحظة (٢)

قيام الشركة بمصادرة أصول بعض العملاء خلال عام ٢٠١٩ تم تقييمها بنحو ١٢ مليون جنيه دون توضيح الأسس التي استندت عليها في التقييم سداداً لجزء من المديونيات المستحقة عليهم واضافتها لحساب الأصول و تخفيض حساب العملاء بها دون أن تتخذ أي اجراءات قانونية تجاه مصادرة تلك الأصول حتى يتم تقييم الأمر واعتماده من الهيئة العامة للاستثمار و مصلحة الجمارك طبقاً لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ في ظل عدم استخدام تلك الاجهزة وتكدسها بمخازن الشركة لتقادمها الفني والتقني.

يقتضي الامر اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل اعتماد مصلحة الجمارك المصرية وموافقة الهيئة العامة للاستثمار لنقل الأصول (في ظل ان خروج اي اصل او معدة من المدينة لابد من وجود اصل فاتورة الشراء التي دخلت بها) وكذا ضمان عدم مطالبة العملاء غير المستحق عليهم اى أرصدة بقيمة متعلقاتهم.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم تنفيذ هذه الإجراءات بناء علي فتوى الشئون القانونية بالشركة لإستيداء حقوق الشركة قبل الغير ولا علاقة بهذا الأمر للهيئة العامة للإستثمار والجمارك بهذا الإجراء حيث أن العلاقة المباشرة بين الشركة والعميل بشأن تقديم الخدمة والسداد ولا يوجد علاقة للهيئة العامة للإستثمار بهذا الشأن طالما أن تلك الأصول داخل المنطقة الحرة العامة الإعلامية، أما في حالة خروجها خارج المنطقة الحرة ستقوم الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية مع الجمارك والهيئة العامة للإستثمار، ولا توجد أي إخطارات من الهيئة العامة للإستثمار بما يخالف ذلك وخاصة أن الهيئة لديها خطاب ضمان بمبلغ نصف مليون دولار سوف يتم تسييله في حال وجود أي مخالفة، هذا فضلاً عن عدم ورود أي مطالبات من العملاء التي تم مصادرة منقولاتهم حتى تاريخه.

ملاحظة (٣)

تم أضافة مبلغ نحو ١.٤ مليون جنيه لاصول الشركة في الربع الاول من عام ٢٠٢٤ وهي عبارة عن (كشافات وكاميرات واجهزة تكييف ومولد كهرباء واكسسوارات) تخص الشركة العربية للارسال الاعلامي (قناة الساعة) والمؤجرة لاستوديو (٥ هـ) وذلك بناء علي فتوي الشئون القانونية رقم (٨) والصادرة في ٢٠١٩/١/١٧ والتي اوصت بتشكيل لجنة لجرد كافة المنقولات والموجودات التي تخص الشركة المذكورة وتكويدها وتقييمها واضافتها للرصيد المخزني للشركة وقد تم تنفيذ تلك التوصيات من قبل الشركة بتشكيل لجنة في ٢٠٢٣/٨/٦ اي بعد مرور اكثر من ٤ سنوات.

وقد تم الانتهاء من اعمال تلك اللجنة في ٢٠٢٣/٨/٢٨ وعلي الرغم من ذلك تم اضافة تلك الاجهزة لحساب الاصول في ٢٠٢٤/٣ اي بعد ٧ شهور من تاريخ انتهاء اعمال اللجنة دون مراعاة اثر ذلك علي ح/ الاهلاك خلال تلك الفترة

بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٩ تم اضافة اصول اخري تخص قناة الساعة لمخزن الاكسسوار وتم تقييمها بمبلغ نحو ٦ الاف جنيه.

ولم يتبين لنا اسباب تأخر الشركة في تنفيذ توصية فتوي الشئون القانونيه الصادرة عام ٢٠١٩ مما تسبب في تقادم تلك الاصول وضياع فرص استخدامها اوتحقيق ايراد من تأجيرها او تأجير الاستوديو وخاصا في ظل عدم فك تلك الاجهزة من الاستوديو.

يتعين موافاتنا بأسباب التأخير المشار اليه وكذا الاجراءات التي اتخذتها الشركة بناء علي لوائحها بشأن الاستفادة من تلك الاجهزة مع اجراء التسويات اللازمة بشأن حساب مصروف الاهلاك من تاريخ انتهاء اعمال لجنة الجرد المشار اليها ومراعاة ذلك مستقبلا.

رد الشركة:

بالنسبة لقيام الشركة باضافة مبلغ ١.٤ مليون جنيه لأصول الشركة خلال الربع الأول ٠

- القيد المالي رقم ٣٩٤/٣ الخاص بمخزن الكاميرات والكشافات بمبلغ ١ ار ٩٨ر٨٤٢ جنيه ٠

هذا وقد تم عمل كشوف جرد وحصر للأجهزة الهندسية ومعدات الإضاءة الخاصة بقناة الساعة في ٢٠٢٣/٨/٢٨م ٠

- قامت الإدارة العامة للأزمات بمخاطبة القطاع المالي بمضمون خطاب قطاع هندسة الأستوديوهات والمتضمن توصية السادة المهندسين أعضاء لجنة جرد وحصر أجهزة ستوديو ٥ هـ بترك التجهيزات على وضعها وعدم فكها ونقلها إلي المخازن الفرعية حيث أن التجهيزات مجهزة بطريقة جيده وكذلك تجهيز البنية الأساسية للكابلات والوصلات بطريقة إحترافية ومميزة وعليه تم التوصية بعدم إضافة الأصناف إلي المخازن ومخاطبة الجهة الفنية لعمل محاضر تركيب والتي وردت لنا بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٥ برقم ٨٠٨ ولهذا تم حساب إهلاك اعتباراً من تاريخ محاضر تركيب لها خلال شهر مارس ٢٠٢٤ مع العلم أنه يتم عمل إهلاك بنسبة ٢٠٪ باعتبارها أجهزة مستعمله وتم عمل إهلاك من تاريخ محاضر التركيب .
- أجهزة التكييف بمبلغ ١٧٤٠٠ جنيه تم عمل محضر تركيب ٢٠٢٣/١٢ وتم عمل إهلاك المدة بالكامل ٠
- المولد الكهربائي بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه تم عمل محضر حصر في ٢٠٢٣/٨ وتم عمل محضر تركيب خلال شهر ٢٠٢٤/٣ تم عمل اهلاك المدة بالكامل
- الأصناف التي دخلت مخزن الإكسسوار بمبلغ ٩٨٧١٥ جنيه تم فحص الأصناف وإضافتها خلال شهر ٢٠٢٤/٢ وتم عمل إهلاك من تاريخ الإضافة.
- وأن معدلات الإهلاك نسبة ٢٠٪ لهذه الأصول باعتبارها مستعملة.
- أما بالنسبة لأسباب التأخير ناتجة عن تواصل الجانب الليبي أكثر من مرة بوعود لسداد المديونية واستئناف النشاط.

ملاحظة (٤)

مازالت الشركة لم تقم باستغلال الكرفان المنشأ منذ ٢٠٢٠/٨/١٧ بمبلغ ٤٢٢ الف جنيه بمناطق التصوير وقد بلغت قيمته الدفترية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٢٧٥ الف جنيه ولم يدخل الخدمة ولم يتم تحقيق اي ايراد منه حتي تاريخ الفحص في ٢٠٢٥/١١ بالرغم من ما جاء برد الشركة علي تقاريرنا السابقة بمخاطبة القطاع التجاري ومناطق التصوير لتأجير الكرفان.

يتعين توضيح اسباب عدم استغلال الكرفان منذ انشاءه من اكثر من ٤ سنوات واتخاذ ما يلزم وبما يعود بالنفع علي الشركة.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم إنشاء الكرفان وذلك للاستفادة منه وتأجيره لعملاء مناطق التصوير المفتوحة وتم تسليمه عهده للعاملين بورش الشركة بقطاع المباني والخدمات الإنتاجية وتم مخاطبة القطاع التجارى متمثل في (مناطق التصوير المفتوحة) لتأجير الكرفان حسب رغبة العملاء ، ولم ترد طلبات تأجير له حتى تاريخه.

ملاحظة (٥)

مشروعات تحت التنفيذ:

بلغ رصيد ح/ مشروعات تحت التنفيذ بالصافي في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١٢.١٤٥ مليون جنيه بعد خصم قيمة الاضمحلال البالغ نحو ٦.٣٧٣ مليون جنيه وقد تبين بشأنه: - مازال الحساب يتضمن ما يلي:

١- رصيد بند أعمال فنية (تحت التنفيذ - مقدمات عن اعمال فنية لم تبدأ) بمبلغ نحو ٤.٨ مليون جنيه (بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ٥.٣ مليون جنيه) تمثل قيمة سيناريوهات و ملخصات و مقدمات لأعمال فنية منذ فترات طويلة و قد تبين أنه مر أكثر من خمس سنوات على أخر لجنة مشكلة لدراسة موقف هذه الأعمال بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم (١٨) في ٢٠١٩/٣/٢١ و التي قد ورد ضمن توصياتها اخذ رأى الإدارة القانونية في بعض التنازلات و العقود الخاصة ببعض أعمال السينما.

يتعين ضرورة إعادة دراسة الموقف الحالي لهذه الأعمال وقياس مدى كفاية الاضمحلال المكون واتخاذ ما يلزم من إجراءات للاستفادة من هذه الأعمال.

رد الشركة:

نفيد بأنه فيما يتعلق بمدى صحة وقانونية التنازلات التي تخص الإعمال القديمة فقد قامت الشئون القانونية بالشركة باستخراج عدد أربعة صور رسمية من التنازلات عن الإعمال الفنية من مكاتب الشهر العقاري المختلفة على مستوى القاهرة الكبرى من أصل سبعة تنازلات وجارى استخراج باقي الصور الرسمية تباعاً.

وقد أوصت اللجنة: بأنه لا توجد ثمة اخلال تعاقدي من جانب المتعاقدين معهم (تأليف وسيناريو وحوار) وفقاً للعقود بجانب وفاة بعضهم كما انه بالنسبة لمدة حقوق استغلال الإعمال الفنية · قصة وسيناريو وحوار · وكذالك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها فانه يوجد بند بأغلب العقود ينص على الآتي:

· للطرف الثاني إذا انقضت مدة الخمس سنوات على تقديم المصنف المشار إليه الي الطرف الأول صالحا دون ان يقوم الطرف الأول بانتاجه الحق في إعادة التصرف فيه للغير ما لم يبد الطرف الأول رغبته في الاستمرار في استغلال المصنف على ان يدفع الطرف الثاني مقابل ذلك مبلغ يساوى نسبة (يحددها الطرف الأول) وهو مالم يحدث.

وعليه ترى اللجنة الاحتفاظ بهذه الإعمال والتي من الممكن استكمالها في أي وقت تراه الشركة مناسباً ويتم تنفيذها سواء ذاتياً او بالمشاركة خاصة وان الإعمال المشار اليها تتضمن اعمال لكبار الكتاب وبعضها يمثل تراثاً كبيراً وتري اللجنة كفاية الإضمحلال الذي تمت علي أساسه الدراسة.

ملاحظة (٦)

مبلغ نحو ١.٠٧٤ مليون جنيه تمثل قيمة ما تم سداده لشركة ايجيبت ميديا سوفت والتي تساهم الشركة في رأسمالها بنسبة ٤٥٪ مقابل تنفيذ وتشغيل نظام المعلومات · شيرمان · المسند لها بالأمر المباشر منذ ٢٠٠٩/٣/٤ الذي كان مقرر الانتهاء منه في ٢٠١٠/٥ وهو ما لم يتم حتي تاريخه ، فضلا عن ما شابها من ملاحظات في تنفيذ تلك الاعمال وفقا لتقارير المتابعة المعدة بمعرفة الشركة وكذا مستخدمي البرنامج وهو ما حدي بمجلس الادارة بمنحها أكثر من مهله لإنهاء تلك الاعمال أخرها التي انتهت في ٢٠١٣/٤/١ وهو ما لم يتم، وعليه وبناءاً علي توصيات لجنة المراجعة رقم ٧٢ في ٢٠١٣/١/١٧ تم احالة الموضوع لنيابة الاموال العامة لتولي التحقيق بموجب الدعوي رقم ٤٥٥٨ لسنة ٢٠١٤ أكتوبر وذلك بتاريخ ٢٠١٤/٩ و مازال الموضوع قيد التحقيق في النيابة حتي تاريخه وقد افادت الشركة بان شركة إيجيبت ميديا سوفت قد انحلت وانقضت بقوة القانون منذ عام ٢٠٢١م وذلك بانتهاء مدتها القانونية المنصوص عليها في عقد الاتفاق المحرر بين الشركة المؤرخ ٢٠٠٦/٦/٢٠ والسجل التجاري الخاص بها وانه جاري اتخاذ إجراءات التصفية القضائية.

يتعين موافاتنا بما أسفر عنه قرار النيابة العامة وما تم من اجراءات التصفية القضائية المشار اليها وخاصة في ظل قيام الشركة بتكوين اضمحلال بكامل القيمة.

رد الشركة:

نفيد بأنه سيتم موافاتكم بما ستسفر قرارات النيابة العامة في حينه من الجهات المعنية.

ملاحظة (٧)

الاستثمارات في شركات تابعة و شقيقة:

بلغت قيمة الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٣٨٦.٠٢٣ مليون جنيه مقابل نحو ٢٣٣.٥٥٤ مليون جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بزيادة قدرها نحو ١٥٢.٤٦٩ مليون جنية وقد تبين بشأنها ما يلي:

- استمرار قيام الشركة بإثبات حصتها في الأسهم المجانية الموزعة من الشركة العربية الفندقية (وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية لها بزيادة رأس المال بجزء من الأرباح المرحلة في صورة اسهم مجانية للمساهمين) و البالغة ١٥٢.٤٦٩ مليون جنيه بقائمة الدخل بحساب الإيرادات و بقائمة المركز المالي بحساب الاستثمارات في شركات تابعة بذات المبلغ مخالفا بذلك لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) الخاص بنصيب السهم في الارباح فقرة (٢٧،٢٨) والاتي يقضيان عند اصدار رأس مال خصماً علي الارباح المرحلة يزيد عدد الاسهم دون زيادة في موارد المنشأة وايضاً معيار المحاسبة المصرية رقم (١٧) الخاص بالقوائم المالية المستقلة فقرة (١٠، ١٢) واللاتي يقضيان عند المحاسبة عن الاستثمار باستخدام طريقة التكلفة فإصدار اسهم مجانية تخفيضاً من الارباح المرحلة لا يعتبر استلاماً للتوزيعات.

وكذا مخالفة ماورد بدليل المستثمر الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والمؤرخ في ٢٠١٠/٧ والذي اتضح به ان الارباح المحتجزة تمثل ارباح لم يتم توزيعها على المساهمين وتمثل جزء من حقوق الملكية وبالتالي فان تأثير توزيع أسهم مجانية من الارباح المرحلة تنحصر في زيادة عدد الاسهم التي في حوزة المساهم مع ثبات نسبة ملكيته دون تغيير وكذا القيمة الدفترية للأسهم.

نوصى بإجراء التصويب اللازم نحو الغاء الإيرادات الناتجة عن توزيع أسهم مجانية ومراعاة أثر ذلك على حساب الاستثمارات والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية المشار اليها.

رد الشركة:

نفيد بالآتي:

- أن الشركة قامت بالفعل بإثبات الإستثمار في شركاتها التابعة بالتكلفة حيث وافقت في الجمعية العامة العادية وغير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٦م علي توزيعات أرباح عينيه بمبلغ ١٥٢.٤٦٩ مليون جنيه في صورة أسهم مجانية موافقة بذلك علي مقترح مجلس إدارة الشركة العربية الفندقية بزيادة رأس المال المرخص به ورأس المال المصدر.
- وأن الفقرة ١٢ من المعيار رقم ١٧ والخاص بالقوائم المالية المستقلة أشارت إلي الإعتراف بتوزيعات الأرباح عن إستثماراتها في شركاتها التابعة في قوائمها المستقلة عندما يصدر لها الحق في إستلام التوزيعات، وإستلام التوزيعات هنا ليس بالضرورة أن تكون نقدية وخاصة التي يمكن قياسها وتحديد قيمتها حيث أن الشركة زادت إستثمارتها بما يعادل ١٥٢ مليون جنيه حيث زادت الأسهم المملوكة لها في الفندق بمقدار ١.٥٢٠ مليون سهم.
- وأن ما تم من إجراء هو ترجمة وإختصار لتوزيعات نقدية بنفس المبلغ ودخول الأموال خزينة الشركة، ثم الموافقة علي زيادة رأس المال وسداد حصتها في الزيادة بخروج نفس الأموال من خزينة الشركة.
- وبتالي فإن الأثر النهائي هو زيادة إستثمارات الشركة في الفندق بمبلغ ١٥٢.٤٠ مليون جنيه كطرف مدين والطرف الدائن هو إيرادات استثمارات في شركات تابعة.
- وذلك لتمويل أعمال الإحلال والتجديد بالفندق والدخول في إستثمار جديد هو إنشاء فندق ٤ نجوم بتكلفة تتجاوز المليار جنيه، ومن المحتمل تكرار نفس الإجراء خلال السنوات القادمة والذي وافقت عليه الهيئة العامة للإستثمار.

ملاحظة (٨)

تسهيلات مساندة لشركات تابعة:

بلغ رصيد حساب تسهيلات مساندة لشركات تابعة طويل الأجل في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٦٦.٧٠٠ مليون جنيه وصحته نحو ٧٥.٩٠٠ مليون جنيه بفرق قدره ٩.٢٠٠ مليون جنيه تم تبويبه بالخطأ ضمن تسهيلات قصيرة الأجل (اقراض) مخالفا بذلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) فقرة (٦٦) و التي تقضى ان تقوم المنشأة بتبويب كل من الأصول المتداولة و غير المتداولة بصورة منفصلة في قائمتها للمركز المالي على ان يبوب الأصل ضمن الأصول المتداولة إذا كان متوقع تحصيله

خلال دورة التشغيل العادية للمنشأة او خلال فترة لا تتجاوز اثنى عشر شهرا من تاريخ نهاية الفترة المالية - مما يترتب على ذلك تضخيم بند الأصول المتداولة قصيرة الأجل على حساب الأصول غير المتداولة طويلة الأجل مما يؤدى إلي عرض غير دقيق للمركز المالي للشركة و نسب السيولة قصيرة الأجل.

يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة:

نفيد بأنه طبقاً لقرار مجلس الإدارة رقم ٣٤٢ لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٧ فقد وافق المجلس على جدولة التسهيل الائتمانى الممنوح للشركة العربية الفندقية لمدة ١٠ سنوات اعتباراً من عام ٢٠٢٤، وجاري تحصيل الدفعة المستحقة عن عام ٢٠٢٥م.

ملاحظة (٩)

المخزون:-

بلغ رصيد المخزون في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٤٨.٨٨٦ مليون جنيه بعد خصم قيمة الانخفاض في المخزون بمبلغ نحو ٨ الف جنيه وقد تبين ما يلى:

رصيد المخزون بالكامل تم تقييمه بالتكلفة دون النظر الي التغير في قيمته الناتجة عن عدم استخدام تلك المهمات لفترات طويلة (مع وجود مخزون راكد وبطيء الحركة لعدد ٧٠٠ صنف وذلك من خلال تقارير رؤساء لجان الجرد السنوي في ٢٠٢٤/١٢/٣١) مما يستوجب معه اعادة النظر في قيمة المخزون طبقا للتكلفة الدفترية أوصافي القيمة البيعية ايهما اقل و ذلك طبقا للفقرة (٢٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) الخاص بالمخزون وايضا الفقرة (٣،٧) من السياسات المحاسبية للشركة والمفصح عنها بالقوائم المالية في ٢٠٢٥/٩/٣٠.

يتعين ضرورة الالتزام بما يقضي به معيار المحاسبة واجراء التسويات اللازمة.

رد الشركة:

- نفيد بأنه بالنسبة لرصيد المخزن وعدم إستخدام تلك المهمات لفترات طويلة يرجع سببه أن المهمات تخص مخزن قطع غيار مجمع الأستوديوهات العالمي ومعظم المهمات ضمن عقد بناء وتوريد أجهزة المجمع وقد تم عمل المخزن لصيانة المجمع (أعمال كهرباء - أعمال صحي - أعمال تكييف - إنذار) ويتم الصيانة في حالة الأعطال.
- بالنسبة للمخزون الراكد والبطيء الحركة فقد تم عمل بيان الأصناف بمبلغ ٩٧ ألف جنيه في ٢٠٢٤/١٢/٣١م وتم تحديث البيان وتلاحظ صرف أصناف بمبلغ ١٠ آلاف جنيها خلال مدة ثلاثة أشهر.
- وتم مخاطبة قطاعات الشركة بخطاب السيد / مدير عام المكتب الفني لرئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بتاريخ ٢٠٢٥/٤/٢٩م بشأن اضطلاع كافة التقسيمات التنظيمية بالشركة بمراجعة محتويات التابعة لكل جهة بمكان المخزن بالمدينة لتحديد الأصناف والاستفادة منها.
- تم عمل مزايدة علنية للرواكد والمخزون وتم بيعها في جلسة ٢٠٢٥/٤/٩ م.
- تم عمل مخصص لأصناف الدهانات وتم إستخدامها من جانب القطاعات الفنية المختصة.
- كما نفيد بأن معظم قيمة المخزون وتمثل أكثر من ٧٠٪ من قيمته هو مخزن قطع غيار المجمع والذي تم أثباته في حينه بالمعادل لسعر صرف الدولار بمبلغ ٤٠.٣ جنيه، الأمر الذي لو تم إعادة تقييمه ستكون قيمة المخزون أكثر من ١٠ أضعاف وبالتالي فإن القيمة الدفترية أقل من القيمة البيعيه.

ملاحظة (١٠)

العملاء واوراق القبض:

بلغ رصيد حساب العملاء واوراق القبض في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٦٧٢.١٢٤ مليون جنيه (بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ١٩٥.٤٣٥ مليون جنيه) وقد تبين بشأنه ما يلي:

١- تبين استمرار الشركة في عدم الافصاح عن نسبة التركز والمخاطر وحالات تركز المخاطر ووصف البنود المحتفظ بها كضمان مخالفاً بذلك معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) الخاص (بالأدوات المالية-والافصاحات) الفقرة (٣٤ ج)، الفقرة (٣٦) واللاتي يقضيان على المنشاة الافصاح لكل نوع من المخاطر الناجمة عن الادوات المالية وحالات تركيز المخاطر ووصف البنود المحتفظ بها كضمان وتحسينات الائتمان الاخرى وأثرها المالي حيث بلغت قيمة المديونية المستحقة على الشركة المتحدة الاعلامية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو مبلغ ٣٢٣.٠٠٩ مليون جنيه أي بنسبة تجاوز ٣٧٪ من اجمالي ارصدة العملاء قبل خصم الاضمحلال في ذات التاريخ و

البالغ نحو ٨٦٧.٥٥٩ مليون جنيه وايضا بنسبة ٥.٧٦٪ من الحد الأقصى لخطر الائتمان الذي تتعرض له الشركة والبالغ (٢.٠٥٠ مليار جنيه) وفقا للفقرة (٣٦/ ٢/أ) خطر الائتمان من السياسات العامة لإدارة مخاطر الادوات الائتمانية مما يشير الي وجود تركز جوهري.

يتعين ضرورة الالتزام بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٠ والافصاح في الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن هذا التركز الائتماني مع بيان نسبته من اجمالي العملاء والاجراءات المتخذة للحد من المخاطر.

رد الشركة:

نفيد بأنه يتم الإفصاح عن كامل مديونيات الشركة بالميزانيات الربع سنوية والسنوية بالإضافة الي ان تم اعداد دراسة ECL متضمنة زيادة تقترب من نسبة ١٠٠٪ من الدراسة السابقة لها لضمان كافة الاخطار المذكورة بالملاحظة.

يتم التنسيق مع جميع الشركات التابعة للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية وهم من اكبر عملاء الشركة ولتفهم الشركة كونه شريك في الرسالة الإعلامية، وحثهم لسداد المديونيات المستحقة عليهم وبالفعل تم تحصيل مبالغ بلغ جملتها اعتبارا من شهر مايو ٢٠٢٥م وحتي نوفمبر ٢٠٢٥م قاربة ١٧٠ مليون جنيها وجاري العمل على سداد المديونية المستحقة عليهم وذلك لتقليل المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية المذكورة بالملاحظة.

ملاحظة (١١)

تبين استمرار الشركة بعدم إعادة تقييم ارصدة العملة الأجنبية لعدد ٥ عملاء وفقا لسعر الصرف السائد في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مخالفا بذلك معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ و الخاص بأثار التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية لكل من الفقرات ٢٨، ٣٢، ٣٨، ٣٩ وتقضى هذه الفقرات بأن (يتم ترجمة كل بنود المركز المالي و نتائج الأعمال طبقا لسعر الأقفال في تاريخ كل قائمة مركز مالي و اثبات فروق تقييم العملات ضمن قائمة الدخل) وقد ترتب على ذلك ظهور كل من ح/ العملاء و ح / فروق تقييم العملة على غير حقيقتهم بفارق قدره نحو ١١١ مليون جنيه مصري

اسم العميل	رصيد العميل بالعملة الاجنبية (دولار) في ٢٠٢٥/٩/٣٠	رصيد العميل الواجب احتسابه وفقا لسعر الصرف في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بالمعادل ٤٧.٨٠٧٧ ج/د	الفرق
فرح ميديا	١٩٨٢٨٧.٨٠ يعادل بالجنيه المصري نحو ٨٧٦٦٥٠.٥٣ بسعر ١٥.٦٦ ج/د	٥٧٢٨٧٣٨٣.٦٦	٣٨٥٢٠٨٧٨.١٣
سبوت ٢٠٠٠ صفوت غطاس	٨٠٦١٥٤.٠٩ يعادل بالجنيه المصري ٢٦٢٥٢٥٩.٨٢ بسعر ١٥.٦٦ ج/د	٣٨٥٤٠٣٧٢.٨٩	٢٥٩١٥١١٣.٠٧
ميلودي	٥٤٦٦٩٧ يعادل بالجنيه المصري ٨٥٦١٨٧٦.٣٩ بسعر ١٥.٦٦ ج/د	٢٦١٣٦٣٢٦.١٧	١٧٥٧٤٤٤٩.٧٨
ميلودي افلام	٢٥٠٠٠٠٠٠ يعادل بالجنيه المصري ٧٥٠٠٠٠ بسعر ٧ ج/د	١١٩٥١٩٢٥	١٠٢٠١٩٢٥
عملاء تليفزيون اليمن	٤٣٧٦٧٩.٣٤ يعادل بالجنيه المصري ٢٣٨٨٣٨٩.٨٤ بسعر ٥.٤٥ ج/د	٢٠٩٢٤٤٤٢.٥٨	١٨٥٣٦٠٥٢.٧٤
أجمالي			١١٠٧٤٨٤١٨.٧٢

والجدير بالذكر ان توقف العملاء عن السداد أو وجود نزاعات قانونية معهم لا يمنع إعادة التقييم بل يستوجب اعادة دراسة مدى تحصيل مديونياتهم وعمل المخصصات الكافية لهم

يتعين ضرورة اجراء التسويات اللازمة التزاما بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه وإعادة دراسة موقف تحصيل المديونيات الخاصة بالعملاء سالفي الذكر (وفقا للسياسات المحاسبية المتبعة بالشركة بند ١١/ ٣ والخاصة باضمحلال الأصول المالية "الأدوات المالية والأصول الناشئة عن العقد") ودراسة مدى كفاية المخصصات المكونة لهم بعد إعادة التقييم.

رد الشركة:

نفيد بأن العملاء المشار اليهم متفوقين عن السداد من اكثر من ١٠ سنوات وهناك بعض القضايا المرفوعة في هذا الشأن وبالتالي فإن هذه الأرصدة تخرج عن كونها ذات طبيعة نقدية وأن تقييم هذه الأرصدة ينتج عنه تضخم في أرباح فروق تقييم العملة وتضخم بنفس القيمة للمصروفات لعمل مخصص ديون مشكوك في تحصيلها.

ملاحظة (١٢)

مازالت الشركة لم توافينا بأسباب قيامها بخصم مبلغ نحو ٢٢.٢٣٣ مليون جنيه من رصيد المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للإعلام والذي يمثل قيمة الدفعة الثانية من الكوبون رقم (٥) من ارباح عام ٢٠٢٣ والذي يحين موعد سداده في ٢٠٢٦/٣/٥ وبالتالي لا تخص الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بالاضافه لمخالفة المادة (٤٣) من اللائحة التنفيذية لقانون الايداع و القيد المركزي رقم (٩٣) لسنه ٢٠٠٠ والتي تقضي بتم صرف العوائد الناشئة عن الاوراق المالية المرهونة من الدائن المرتهن طوال فترة الرهن حيث يجب سداد اي كوبونات خاصة بالهيئة لصالح بنك الاستثمار القومي وخاصة في ظل عدم وجود موافقة من البنك على خصم تلك الدفعة وعدم سدادها.

وقد افادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة بأنه تم خصم القيمة بناء على اجتماع تم بين الشركة وبين بنك الاستثمار القومي في ضوء الأحكام الصادرة للشركة في هذا الخصوص من لجنة فض المنازعات إلا انه لم يتم موافاتنا بمحضر ذلك الاجتماع وفقا لخطابنا المؤرخ ٢٠٢٥/١٠/٢٢ حتى تاريخ الانتهاء من الفحص.

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق وبمحضر الاجتماع المشار إليه مع ضرورة اجراء التصويبات اللازمة في هذا الشأن ومراعاة الالتزام بالمادة المشار اليها اعلاه.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم خصم القيمة بناء علي إجتماع تم بين الشركة وبين بنك الاستثمار القومي في ضوء الأحكام الصادرة للشركة في هذا الخصوص من لجنة فض المنازعات.

ملاحظة (١٣)

ظهر رصيد حساب شركة الحكير (ماجيك لاند) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٢٢.٠٣٧ مليون جنيه تمثل (مبلغ نحو ١٩.٩٨٩ مليون جنيه المجنب لحين التشغيل الفعلي يخص سنوات سابقة ومبلغ نحو ٢.٠٤٨ مليون جنيه استهلاك كهرباء ومياه فعلى وتأمين بوابة وخدمات أخرى) وقد تبين بشأنه ما يلي:

أ- استمرار قيام الشركة بتخفيض رصيد حساب العميل بالشيكات الأجلة المقدمة والبالغة ٢٠ مليون جنيه إلي حساب مدينون أوراق قبض (المتمثلة في ٤ شيكات كل منها بمبلغ ٥ مليون جنيه استحقاق ٢٠٢٥/١١/٣٠، ٢٠٢٦/٢/٢٧، ٢٠٢٦/٥/٣٠، ٢٠٢٦/٨/٣١) مما يظهر رصيد العميل على غير حقيقته.

يقتضي الأمر عدم تخفيض حساب العميل إلا بموجب الشيكات المحصلة نقدا وامساك دورة مستندية للشيكات تحت التحصيل حتى تظهر الحسابات على حقيقتها.

رد الشركة:

نفيد بأنه يتم خصم الشيكات بحسابات العملاء فور تحصيلها سواء شيكات مستحقة الدفع او تحت التحصيل لكافة العملاء، بالإضافة الي ان العميل المذكور من كبار العملاء كونه مستثمر علي حق انتفاع منطقة الماجيك لاند والتوسعات الجديدة داخل الشركة بالاضافة الي الاستثمارات علي ارض المشروع والذي يؤول الينا بنهاية حق الانتفاع بكامل تلك الاستثمارات وهي إضافة الي الشركة خاصة ان التوسعات الحالية تشمل أنشطة جديدة ستضاف مستقبلا الي أنشطة الشركة الحالية، هذا فضلاً عن المديونية في حدود خطاب الضمان لدينا بمبلغ ٢٣ مليون جنيه.

ملاحظة (١٤)

عدم موافاتنا حتى نهاية الفحص في ٢٠٢٥/١١ بصورة من الخطاب المرسل من شركة الحكير بشأن المناطق التي تم الانتهاء من تطويرها وتشغيلها وفقا لخطابنا المؤرخ في ٢٠٢٥/١٠/٢٢ حيث إنه وفقا لقرار محضر الاجتماع رقم ٣٦١ لمجلس الادارة المنعقد في ٢٠٢٥/٤/١٥ فقد وافق مجلس الادارة على منح شركة ماجيك لاند الحكير مهلة اضافية واعتبارها الفرصة الاخيرة للوفاء بانجاز المشروع وفقا للجدول الزمنى المقدم والذي ينتهي في ٢٠٢٥/١٢/٣٠.

يتعين موافاتنا بالخطاب المرسل من شركة الحكير المشار اليه وما يفيد متابعة تنفيذ الجدول الزمنى من شركة الحكير.

رد الشركة:

نفيد بأنه سيتم متابعة الموقف النهائي للمناطق التي تم الإنتهاء منها طبقاً لموافقة مجلس الإدارة علي المهلة الممنوحة لتنفيذ الجدول الزمني المقدم من شركة الحكير في ٢٠٢٥/١٢/٣١م هذا بالإضافة إلي المتابعة المكثفة من الجهات الفنية والإدارية بالمدينة للمناطق الجاري تنفيذها.

ملاحظة (١٥)

وفقا لملحق العقد المبرم في ٥/ ١٠/ ٢٠٢٥ اتفق الطرفان على ان يتم تعديل المساحة الكلية الممنوحة كحق انتفاع لشركة الحكير وفقا للعقد المؤرخ ٢٠/ ٢/ ٢٠١٨ بإضافة مساحة قدرها ١١٤٢٠٠ م٢ (متمثلة في منطقة البحيرات و البيئة بمسطح إجمالي ١٠٤٥٥٠ م٢، منطقة موازية لسوق الجملة بمسطح ٣٩٧٠م٢، نصف مساحة طرق الخدمات (١،ز) بمسطح ٥٦٨٠م٢ هذه الطرق مملوكة لشركة المدينة و يحق للطرفين استخدامهم كمنطقة مشتركة) مقابل ان تلتزم شركة الحكير بسداد القيمة المالية والمتمثلة في مقابل حق الانتفاع للمناطق المضافة و البالغ نحو ٢٧.٤٠٨ مليون جنيه سنويا اعتبارا من السنة الميلادية التالية لفترة السماح و التي مدتها ١٢ شهرا تبدأ من تاريخ استلام الأرض المضافة و ان تزاد القيمة المالية بواقع ٦٥٠ ألف جنيه مصري سنويا وفقا لأخر قيمة مالية له بالإضافة إلي قيام شركة الحكير بتقديم خطاب ضمان نهائي بنحو ٢٧.٤٠٨ مليون جنيه فور استلامها مساحة الأرض المضافة.

والجدير بالذكر انه بتاريخ ٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٥ تم اعتماد تشكيل لجان لتسليم وتسلم المنطقة المضافة على ان تبدأ في عملها في ٢٦/ ١٠/ ٢٠٢٥ وان يعد رؤساء اللجان تقارير بهذا الخصوص.

يتعين موافاتنا بصورة من محاضر الاستلام والتسلم وتقارير رؤساء الجان للأرض المضافة فور إعدادها و خطاب الضمان النهائي حتى يمكن اتمام اعمال المراجعة.

رد الشركة:

نفيد بأنه سيتم موافاة سيادتكم بصورة شهادة الإستلام الموقعة من شركة الحكير حيث أنه جاري حالياً إجراءات التسليم والتسلم.

ملاحظة (١٦)

ظهر رصيد شركة محطة التحرير مدين في ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٥ بنحو ٣٦.١٦٢مليون جنيه والمؤجر لاستديو ٢ اك بالعقد المبرم في ٧/ ٢٠٢١ وقد تبين بشأنه ما يلي:

أ- قامت الشركة بالطعن بالنقض على الاحكام الصادرة في الاستئنافين المنضمين والخاصين بالدعوى القضائية رقم ٢٥٢٧ لسنه ٢٠٢٣ بالمطالبة بمبلغ ٢٠.١٩٩ مليون جنيه بأجمالي المديونية المستحقة عليه للقيمة الايجارية والخدمات المؤداه للعميل وقد سبق ان صدر حكم في الدعوي المذكورة في ١٠/ ٩/ ٢٠٢٤ بسداد قناة التحرير مبلغ نحو ١٥.٩ مليون جنيها وجارى استكمال إجراءات تنفيذ الحكم ولم يحدد جلسة لنظر الطعن وفقا لبيان الدعاوى القضائية في ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٥.

ب- لم يتضح لنا اسباب استمرار الشركة في التعامل مع العميل وخاصة في ظل ارتفاع مديونيته وعدم سداده لاي مستحقات مما نتج عنه رفع دعوى قضائية جديدة رقم ٧٩٣٩ لسنة ٢٠٢٤ للمطالبة بمبلغ نحو ٩.١٦١ مليون جنيه ومؤجلة لجلسة ٣١/ ١٢/ ٢٠٢٥ للتقرير.

ج- عدم تطبيق البند رقم (٥) من عقد الايجار والذي يقضي بان يحق للمؤجر ايقاف او قطع الخدمات المؤداة للمستأجر كهرباء، مياه،..... الخ حتى تمام السداد قبل اللجوء الي رفع الدعاوي القضائية

يتعين موافاتنا بأسباب الاستمرار في التعامل مع العميل وعدم الالتزام بتطبيق بنود العقد في هذا الشأن.

رد الشركة:

نفيد بأنه فور صدور حكم نهائي سيتم تنفيذه على العميل المذكور وان استمرارنا في تقديم الخدمات مقيد بالدعوي المرفوعة وهي احد الإجراءات المنصوص عليها بالعقود المبرمة في حال اخل طرف من التزاماته تجاه الطرف الاخر وسيتم موافاة سيادتكم بالمستجدات أولا بأول، مع العلم بان العميل قام بسداد شيك بمبلغ مليون جنيها خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٥م.

ملاحظة (١٧)

ظهر الرصيد المستحق على شركة صوت القاهرة (تجارى / تسويق) في ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٥ نحو ٥.٧٣٧ مليون جنيها وقد كانت آخر مطابقة قامت بها الشركة مع شركة صوت القاهرة مؤرخة ١١/ ١٠/ ٢٠٢١عن الرصيد حتي ٣٠/ ٦/ ٢٠٢١والتي اسفرت عن اعتراض شركة صوت القاهرة على مبلغ نحو ٣.٦٩٢ مليون جنيها والذى يمثل تعاملات برنامج على اسم مصر باستوديو ٢/ب وذلك يرجع الي ان الاستوديو يخص الهيئة الوطنية للإعلام وقد سبق الرد بما يفيد اجتماع اللجنة المشكلة منذ عدة سنوات من الشركتين وتم توقيع محضر مطابقة بذلك ويفيد بأن الموضوع مطروح باللجنة إلا أنه لم يتم حسم الأمر حتى تاريخه.

يقتضي الأمر اتخاذ اللازم وموافاتنا بنتائج أعمال اللجنة المشار اليها.

رد الشركة:

نفيد بأنه حتي تاريخه لما يتم موافاتنا بالرد من قبل ممثلي شركة صوت القاهرة باللجنة المشكلة بين الطرفين، وسيتم استئناف المطابقات على كافة الأرصدة مرة اخري وموافاتكم بها

ملاحظة (١٨)

بلغ الرصيد المستحق على شركة ترنتا للإنتاج والتوزيع (النهار) في ٢٠٢٥/٩/٣٠نحو ٢٣.٥١٩مليون جنيه وذلك بعد تخفيض حسابه بمبلغ نحو ٦ مليون جنيه قيمة عدد ٦ شيك استحقاق من ٢٠٢٦/١ وحتى ٢٠٢٦/٦/٢٥ على الرغم من عدم التزام العميل بالجدولة التي تمت معه سابقا ورد عدد (٦) شيكات منها استحقاق من ٢٠٢٥/٤ حتى ٢٠٢٥/٩ مما ترتب على ذلك ظهور رصيد العميل علي غير حقيقته وزيادة الفترات الائتمانية له.

نوصى باتخاذ كافة الإجراءات في هذا الشأن وخاصة القانونية مع ضرورة العمل على سرعة تحصيل تلك المديونية حفاظاً على أموال الشركة وموافاتنا بما يتم وضرورة إمساك دورة مستندية لأوراق القبض (شيكات تحت التحصيل).

رد الشركة:

نفيد بأنه يتم تحصيل مديونية العميل بموجب شيكات تحت التحصيل بالتوازي مع اتخاذ الإجراءات القانونية في حال ارتداد أي شيك من الشيكات المقدمة وسيتم مستقبلا تقليل فترات الائتمانية مع زيادة الدفعات وذلك للإبقاء علي تواجد العميل داخل الشركة علي كافة الإماكن المؤجرة له.

ملاحظة (١٩)

تضمن حساب العملاء الخاصة بمناطق التصوير في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ١١.٧٥٢ مليون جنيهاً مستحق علي شركة ميديا هاب، مبلغ نحو ٢.٣٨٢ مليون جنيها مستحقة على شركة اروما استود يوز مقابل حق استغلال مناطق التصوير المفتوحة بالمدينة وذلك بالمخالفة للفقرة (١٩) من القواعد العامة بلائحة أسعار الخدمات المقدمة للمتعاملين مع الشركة و التي تقضى في جميع الاحوال يلتزم العميل بسداد القيمة الايجارية و ما قد يطلبه من خدمات مقدما او على دفعات طبقا لمراحل الانتاج و على ان تتم المحاسبة النهائية وفقا لتقارير التشغيل الفعلية والفواتير الصادرة بعد انتهاء العمل.

يتعين الالتزام بما تقضى به لائحة اسعار الخدمات الصادرة في هذا الشأن واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة مع سرعة تحصيل تلك المديونية حفاظا على حقوق واموال الشركة.

رد الشركة:

نفيد بأن شركة ميديا هاب من الشركات التابعة للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية – ums وان استغلال المناطق ليس للتصوير فقط ولكن للتطوير وبناء مناطق جديدة مما يعود على الشركة بعائد كبير مستقبلا وجاري متابعة سداد المديونية المستحقة عليهم.

ملاحظة (٢٠)

ظهر رصيد ح/ عملاء مركز الخدمات الإعلامية (مدين) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٤٢.٨٧٤ مليون جنيه منه نحو ٤٠.٧٠٩ مليون جنيه تمثل قيمة المديونية المستحقة على عدد (٥) عميل فقط وبنسبة ٩٤.٩٥٪ من أجمالي مديونيه العملاء البالغ عددهم نحو (٣١) عميل، وفيما يلي بيان ذلك:

اسم الشركة	قيمة المديونية بالمليون جنيه	بيـــــــان
اوت فوكس للدعاية	١٠.٩٧٥	مديونية مستحقه متوقفة ترجع لسنوات سابقة تمثل القيمة الايجارية للاستديو وخدمات اخري لم يتم تحصيلها
سكاي نيوز	٧.٢٥٧	تمثل القيمة الايجارية وخدمات اخري
بوابة عين للإعلام والدراسات	٢.٤٨٠	تمثل القيمة الايجارية وخدمات اخري
العربية	١٧.٥٥٤	تمثل القيمة الايجارية والخدمات
الشرق الاخبارية	٢.٤٤٣	تمثل قيمة الايجارية والخدمات
اجمالي	٤٠.٧٠٩	

يقتضي الامر ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المديونية المستحقة وخاصه المتوقف منها ودراسة أثر ذلك على مخصص الاضمحلال.

رد الشركة:

نفيد بأنه جارى المتابعة مع كافة العملاء لسداد المديونية وجارى التحصيل خلال الربع الاخير من العام المالي.

ملاحظة (٢١)

بلغ رصيد الاضمحلال في قيمة العملاء في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١٩٥.٤٣٥ مليون جنيهاً وقد تبين أنه تم تقدير قيمة الاضمحلال بناء على الدراسة الخاصة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية والتي تمت من قبل مكتب المحاسبة الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ (الدراسة انتهت الي اضمحلال بنحو ١٩٥ مليون جنيه) ولم يتم موافاتنا بالمستندات والبيانات التي تم على اساسها تلك الدراسة حيث تمثل نسبة المخصص المكون من اجمالي رصيد العملاء البالغ ٨٦٧.٥٥٩ مليون جنية نحو ٢٢.٥٣٪ في حين بلغ رصيد العملاء المتوقفين عن السداد حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٣٤٣.٥٩٦ مليون جنيه مصري.

يتعين ضرورة تدعيم اضمحلال قيمة العملاء حتى يتناسب مع قيمة المديونيات المتوقفة وبما يتوافق مع دراسة اعمار الديون بمعيار المحاسبة المشار اليه مع موافاتنا بالأسس والمستندات التي تم على أساسها تلك الدراسة وموافاتنا بالأسس التي تمت لتكوين المخصص.

رد الشركة:

نفيد بأن دراسة ECL التي تتم بشكل سنوي في ١٢/٣١ من كل عام تعتمد علي كافة البيانات المقدمة من الشركة والتي يتم نشرها بالصحف والبورصة المصرية بالإضافة الي عوامل اخري كنسب البطالة وفوائد الديون والتصنيف المالي للدولة وغيرها من العوامل ومضاهاتها ببيانات الشركة.

ملاحظة (٢٢)

النقدية:

بلغ رصيد حساب النقدية وما في حكمها في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١.٣١١ مليار جنيه وقد تبين بشانها:-

-تضمنت مذكرة تسوية بنك SAIB في ٢٠٢٥/٩/٣٠ وجود عدد ٥ شيكات لم تقدم للصرف بإجمالي مبلغ نحو ٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ تخص المساهمة التكافلية المستحقة وفقا للمادة ٤٠ من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنه ٢٠١٨ وبيانها كالتالي :(القيمة بالجنيه)

تاريخ الشيك	البيان	رقم الشيك	المبلغ
٢٠٢٣/٨/٢٠	المساهمة التكافلية	٢٨٤٣٦٥٤٣	١٢٣٨٨٧٠.١٤
٢٠٢٣/٩/١	المساهمة التكافلية	٢٨٤٣٦٥٤٧	١٣٠٧٤٥١.٥٥
٢٠٢٣/٨/٢٠	المساهمة التكافلية	٢٨٤٣٦٥٤٥	١٣٥١٩٨٨.٠٥
٢٠٢٥/٧/١	المساهمة التكافلية	٢٩١٥٤٨٤٠	١٨٥٧٩٠٨.٥٢
٢٠٢٥/٨/٢٠	المساهمة التكافلية	٢٩١٥٤٧٣٣	٢٣٠٤٥٩٣.٠٣
الإجمالي			٨٠٦٠٨١١

ويرتبط بما سبق تضمين بعض مذكرات تسوية البنوك عدة شيكات شهرية لم تقدم للصرف منذ فترات طويلة يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٢٢ خاصة بشيكات لبنك ناصر (نفقة) بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩ ألف جنيه.

يتعين دراسة موقف تلك الشيكات وأسباب عدم سدادها واتخاذ اللازم ومراعاة ذلك مستقبلا مع مراعاة الالتزام بأحكام القانون المشار اليه.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم عمل التسوية اللازمة بقيد رقم ١١/٣٩٥.

ملاحظة (٢٣)

المدينون والارصدة المدينة الأخرى:

بلغ رصيد حساب المدينون والارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٥٠.٣٣٦ مليون جنيه بعد خصم الاضمحلال البالغ نحو ١.٧٧٣ مليون جنيه وقد تضمن ما يلي: مبلغ نحو ٢.٧٥٣ مليون جنيه مديونية مستحقة على كل من الشركة العربية الفندقية ونادى الاعلاميين قيمة استهلاك مياه وكهرباء خلال الفترة.

يتعين اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات.

رد الشركة:

نفيد بأن الشركة العربية الفندقية قد قامت بسداد مبلغ استهلاك الكهرباء والمياة بالقيد رقم ٨٤/ ١١ أما بالنسبة لنادى الاعلاميين تم سداد مبلغ الكهرباء والمياة بشيكات ارقام ١٥٤٧ و١٥٤٦ بالقيد رقم ٢٧/ ١٠.

ملاحظة (٢٤)

مازال رصيد مصلحة الضرائب علي المبيعات (القيمة المضافة) في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مدين بنحو ٦٢٠ الف جنيه قيمة ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفواتيرهم ولم يتم استردادها ومنها ٣٦٨ الف جنيه مرحل من أعوام سابقه ولم تأخذ الشركة في الاعتبار هذا الرصيد عند سداد وتسوية ضريبة المبيعات التي تمت مع مصلحة الضرائب حتى ٢٠١٩ بالمخالفة لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ماده (٤١) والتي تقضي ان المشروعات داخل المنطقة الحرة لا تخضع لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية.

يتعين اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن وفقا لما يقضي به القانون المشار اليه .

رد الشركة:

نفيد بأنه جاري استكمال إجراءات الاسترداد من مصلحة الضرائب والتي تم تقديم مستندات الاسترداد، إلا أن تلك الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً مع المصلحة وقد تم مخاطبة معالي الدكتور وزير المالية في هذا الخصوص.

ملاحظة (٢٥)

قامت الشركة بإعدام مبلغ نحو ١.٧٨٥ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٩ يخص شركة مصر للصوت والضوء دون موافاتنا بأسباب ذلك ودون موافقة مجلس الادارة وذلك بالمخالفة للمادة (١٤) من اللائحة المالية للشركة والتي تقضي بجوز الترخيص في التجاوز عن تحصيل الديون المستحقة للشركة ما يزيد عن عشرة الاف جنيه باعتماد مجلس الادارة.

يتعين اتخاذ ما يلزم في هذا الشأن ومراعاة الالتزام بما تقضي به اللائحة المشار اليه.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم اقفال المديونية بناءا على الحكم رقم ١٨٢٠ لسنه ٢٠١١ بقيد رقم ٢٦٤/ ٢ لعام ٢٠٢٤ وذلك وفقا لملاحظاتكم المتكررة في هذا الشأن. حيث تم تعلية القيد بالخطأ على حساب جهاز السينما وقت غلق نشاطه عام ٢٠١٣م.

ملاحظة (٢٦)

بلغ مخصص الديون المشكوك فيها في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١.٧٧٣ مليون جنيها بناء على الدراسة التي تمت من قبل مكتب المحاسبة الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ ولم يتم موافاتنا بالمستندات والبيانات التي تم على اساسها تلك الدراسة حيث يمثل نسبة المخصص المكون نحو ١٧ من اجمالي الرصيد المتوقف للمدينون والارصدة المدينة الأخرى والبالغ نحو ١٠ مليون جنيها.

منها أرصدة متوقفة يرجع بعضها لعام ٢٠١٥ بمبلغ نحو ٩٥٠ الف جنيه، وقد افادت الشركة بالرد علي تقاريرنا السابقة ان هذه الأرصدة تمثل مديونيات على عاملين تم فصلهم من العمل ولم يتم عمل أخلاء الطرف لهم حتى تاريخه.

يتعين ضرورة اعادة النظر في تكوين الاضمحلال اللازم بما يتناسب مع قيمة الارصدة المتوقفة.

رد الشركة:

- بخصوص الاضمحلال يتم دراسته عن طريق مكتب سنيور وفقا لمعيار ٤٧.
- اما بخصوص المبالغ المتوقفة يتم تحصيل كافه المديونيات عن طريق الاستمارات فور عمل استمارة انهاء الخدمة.

ملاحظة (٢٧)

قامت الشركة بتوريد وتركيب محول جديد في ٢٠٢٤/٥/١٩ بمبلغ نحو ٢٧.٠٥٨ مليون جنيه طبقا لأمر الاسناد رقم ١٥٥ بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٦ يخص منها الهيئة الوطنية للإعلام (نسبة ٢٥٪) بمبلغ نحو ٦.٧٦٥ مليون جنيه تم تعليتها بحساب (مدينون وارصدة مدينة اخري - قطاع الهندسة الاذاعية) ولم يتم تحصيل اي مبلغ من تلك المديونية حتي تاريخ الفحص ولم يتم موافاتنا بكيفية تحصيل تلك المديونية.

يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل المبلغ المشار اليه حفاظا علي حقوق واموال الشركة.

رد الشركة: -

نفيد بأنه تم تحرير عقد اتفاق بشان مصروفات التشغيل والصيانة والخدمات لمحطة (٦٦/ ٢٢ك ف سعة ٤ x ٢٥ م ف.أ) المؤرخ في ٢٠١٥/٠٣/٢٢م بين كلا من الهيئة الوطنية للإعلام (اتحاد الإذاعة والتليفزيون سابقا) والشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي والشركة المصرية للاقمار الصناعية - نايل سات والذي تتضمن بنوده النسب المتفق بواقع ٢٥٪ و ٥٠٪ و ٢٥٪ علي التوالي بين كافة الأطراف وجاري اتخاذ إجراءات التحصيل.

بالإضافة الي قرار مجلس الإدارة بجلسته (٢٤٧) بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٠١م والذي انتهي إلي موافقة المجلس علي اعتماد مبلغ ٢٧.٠٥٨.٠٠٠.٠٠ جنيها وفقا للنسب التالية وذلك قيمة عملية توريد وتركيب محول جديد (٢٥ م ف.أ) جهد ٦٦/ ٢٢ك ف ..... علي ان تقوم الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي بسداد حصة الهيئة للإعلام مع تحميلها بقيمة حصتها ضمن الحساب الجاري لها بدفاتر الشركة ومطالبتها بالسداد.

تم تحرير محضر مطابقة محضر مطابقة بفاتورة رقم ٢٤٢٤ قيمة نسبة ٢٥٪ من شراء وتوريد وتركيب محول قدرة (٢٥ م. ف. أ) بين الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي وقطاع الهندسة الإذاعية بالهيئة الوطنية للإعلام وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٣ / ٠٥ / ٢٠٢٥م وبحضور ممثلي الطرفين تم مراجعة الفاتورة بحسابات الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي وحسابات قطاع الهندسة الإذاعية بالهيئة الوطنية للإعلام.

ملاحظة (٢٨)

الارباح المرحلة:-

بلغ رصيد ح/ الارباح المرحلة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٨٥٢.١٣٩ مليون جنيه عبارة عن الآتي:

- مبلغ نحو ٦٨٠.٣٢٢ مليون جنيها ارباح مرحلة للشركة.
- مبلغ نحو ٣٦.٤٩١ مليون جنيها ارباح مرحلة للأكاديمية.
- مبلغ نحو ١٣٥.٣٢٦ مليون جنيها مركز الخدمات الإعلامية.

وقد تبين بشأنها ما يلي:-

أ- لا يوجد إفصاح عن التعديل في رأس المال سواء بالقوائم المالية للشركة او للأكاديمية على الرغم من موافقة مجلس الادارة على هذا الاجراء وأيضا لا يتضمن بند حقوق الملكية بالقوائم المالية للأكاديمية بند خاص براس المال.

ب- لم يتم موافاتنا بمحاضر و توصيات اللجنة المشكلة من ممثلين من كل من الشركة و الاكاديمية لمناقشة كافة تفاصيل حساب مقابل قيمة لرأس مال الأكاديمية للأصول المستثمرة وفقا لما تم عرضه على المجلس بجلسته رقم (٣٦٢) بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥.

ج- مبلغ نحو ٤٠.٢٩٦ مليون جنيه يمثل باقي نسبة ٢٥٪ من حصه ارباح عاملين الأكاديمية بالمخالفة لما تقضي به المادة ٢٤ من قانون ٥٢ لسنه ١٩٧٠ تنظيم المعاهد العالية الخاصة. يوزع نسبه ٢٥٪ من صافي الربح للعاملين بالمعهد في صوره منح او علاوات او مكافأت تشجيعية. في حين كان يجب تحميلها على حساب دائنون وارصده دائنة أخرى.

د- تم توزيع الإرباح عن الأعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ على اساس اجراء مقاصة بين الإرباح المحققة والخسائر المحققة في حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التي تحقق فيها ارباح دون خصم الخسائر حيث نصت المادة ٢٤ من القانون ٥٢ لسنه ١٩٧٠ على التوزيع من الإرباح المحققة سنوياً وليس من رصيد الإرباح المرحلة.

هـ- تم الافتراض بان مأتم توزيعه على العاملين (في صورة منح العلاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفقا لنظم التي تضعها وزارة التعليم العالي) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ هو نصيب العاملين من الأرباح المحققة في الوقت الذي لم نقف معه على صحة ذلك.

و- عدم وجود ايضاح بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ يوضح هذا الاجراء او الزيادة في الارباح المرحلة بالمخالفة للفقرة ١٠٦، ١٠٨، ١١٣، ١٢٤ من معيار المحاسبة رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية وقد قضت هذه المواد ب ضرورة الافصاح وعمل ايضاحات متممة توضح اي تغيرات في بنود حقوق الملكية

يتعين موافاتنا بما سبق وضرورة دراسة أثر ذلك التغيير في قيمة راس المال على كل من حقوق الملكية بالقوائم المالية للشركة والاكاديمية والالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بالإفصاح بالإيضاحات المتممة توضيحا للتغيير في حقوق الملكية.

رد الشركة:

نفيد بأن مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٣٦٢) بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٥م والذي وافق علي الآتي:

- حساب مقابل قيمة لرأس مال الأكاديمية للأصول المستثمرة في نشاط الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام بإعتباره نشاطاً تكنولوجياً يزاول أنشطة علمية وعملية من معامل وورش وإستديوهات المدينة، وذلك ليتم علي أساسه حساب الآثار المالية لنص المادة ٢٣، ٢٤ من قانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ وعلي أن يتم إعادة النظر في مقابل رأس المال في ضوء أي زيادة في الإستثمارات في أصول الأكاديمية مستقبلاً ولا يوجد أي تأثير علي هيكل الملكية لكل من الشركة والأكاديمية حتى يتم الافصاح عنها وإنما هو مقابل قيمة رأس المال لحساب الآثار المالية لمواد القانون.
- لم يتم عمل محاضر للجنة المشار اليها وإنما تم التوافق علي القيم الذي تم عرضها علي مجلس الإدارة مشفاهة.
- العاملين المستحقين في توزيعات الأرباح هم جميع العاملين بالشركة والأكاديمية نظراً لأن كل الخدمات اللوجستية المقدمة للأكاديمية متمثلة في كافة العاملين بقطاعات الشركة من مشتريات محلية وخارجية ومالية وأمن وخدمات فنية وهندسية ومعمارية وزراعية.
- ولم يتم إجراء أي تعديلات في بند حقوق الملكية حيث أن الأكاديمية تعتبر قطاع من قطاعات الشركة.

ملاحظة (٢٩)

لم يتم تخفيض ح/ الأرباح المرحلة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٣.٢٢٠ مليون جنيه حيث تم تعليته بالخطأ على ح / مدينون وأرصدة مدينة أخرى وهو يمثل قيمة المسدد للهيئة العامة للاستثمار والمتمثل في الاتي:

- مبلغ ١١.٣٥٠ ألف دولار قيمة رسم ١٪ على فروق العملة عن أعوام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- مبلغ ٥٠.٣٨٨ ألف دولار قيمة رسم ١٪ على توزيعات الأرباح عن أعوام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- مبلغ ١.٦٣٩ ألف دولار قيمة فرق رسم ٢٪ والخاص ببند بيع المخلفات ضمن الإيرادات الأخرى
- مبلغ ١.٠٢٠ ألف دولار قيمة فرق رسم ١٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ والخاص بخصم قيمة الخسائر الرأسمالية من إجمالي الإيرادات الخاضعة لرسم الهيئة.

ويرتبط بما سبق إنه جاري دراسة موقف الشركة من قبل الهيئة بشأن فرق رسم ١٪ عن إيراد مركز الخدمات الإعلامية من عام ٢٠٢٢ حتى عام ٢٠٢٤ والبالغ نحو ٤١ ألف دولار وبما يعادل نحو ٢ مليون جنيه وذلك بناء على الخطاب المرسل من الهيئة في ٢٠٢٥/١٠/٣٠.

يتعين تصحيح الخطأ المحاسبي بإلغاء تحميل المبلغ على حساب المدينين وإجراء التسوية الصحيحة بتخفيض الأرباح المرحلة بذات المبلغ وتحميل كل فترة مالية بما يخصها ومراعاة أي استحقاقات اخرى تقررها الهيئة على حسابات الشركة.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم تعلية تلك المبالغ على حساب المدينون لحين عمل التسوية النهائية فى نهاية العام.

ملاحظة (٣٠)

المخصصات:-

بلغ رصيد حساب المخصصات في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٦.٩٣٨ مليون جنيه وقد تضمن ما يلي:-

- مبلغ نحو ١.٥٦٦ مليون جنيه لمقابلة قضايا متنوعة دون تحديد بيانات تلك القضايا ولم نواف من الشركة بالدراسة الخاصة لهذا المخصص من حيث احتمالية الكسب أو الخسارة وقيمة التعويضات المحملة لكل قضية لعدد ١٥ قضية مرفوعة ضد الشركة.

يتعين ضرورة موافاتنا بالدراسات الخاصة بتكوين تلك المخصص لإمكان الحكم على مدى كفايته.

رد الشركة:

نفيد بأن المخصص مكون لمواجهة القضايا العمالية وتم تكوينه منذ عام ٢٠١٨ طبقاً لرأي اللجنة المشكلة من مجلس الإدارة.

ملاحظة (٣١)

مبلغ نحو ٢٥٠ ألف جنيه قيمة مخصص قضايا الأكاديمية وقد تبين بشأنه ما يلي:

أ- لم يتضمن بيان القضايا الاثر المالي للدعاوي المرفوعة ضد الاكاديمية وخاصا في ظل وجود احكام استئناف تقضي بسداد تعويضات للعاملين منها على سبيل المثال: (الاستئناف رقم ٢٥١٢ لسنة ١٣٦ ق بمبلغ نحو ١٧٣ ألف جنيه).

ب- وجود العديد من الدعاوي الأخرى المعلقة بالمحاكم والتي قد يترتب عليها التزام قانوني يتطلب تسويته حدوث تدفقات نقدية خارجة.

نوصى بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة:

نفيد بأنه جاري التنسيق مع إدارة الشئون القانونية للأكاديمية وإتخاذ اللازم في هذا الشأن.

ملاحظة (٣٢)

عملاء دفعات مقدمة:

بلغ رصيد عملاء دفعات مقدمة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ٤١.٨١٨ مليون جنيه منهم مبلغ نحو ٦.٧٥٢ مليون جنيه تمثل أرصدة دائنة مقيدة كدفعات مقدمة منذ فترات طويلة دون أي حركة فعلية عليها (مع وجود ارصدة مدينه لبعضها)ولم تفصح المستندات عن وجود متابعة دورية لموقف هؤلاء العملاء، فيما يلي بيان ذلك:

اسم العميل	تاريخ اخر حركة فعلية	رصيد العميل بحساب عملاء دفعات مقدمة
سيجما - قناة الحياة - ستوديو ٦٠٠	٢٠٢١/٣/٣١	٣.٣٢١ مليون جنيه
فرجينيا - الفراعين - ستوديو ٢١ ب	٢٠٢٢/١١/١٣	١.٥٠٠ مليون جنيه
دريم للإعلام	٢٠٢٥/١/٣٠	١.٩٣١ مليون جنيه

يتعين دراسة موقف هؤلاء العملاء وسرعة تسوية الأرصدة ومراجعة الحالات المماثلة وتعزيز إجراءات المتابعة الدورية للحد من تراكم الأرصدة غير المسواة مستقبلا.

رد الشركة:

تلك الأرصدة هي دائنية لبعض الشركات بعد ترك المدينة وغلق القنوات الخاصة بهم ولم يتم تقديم أي طلبات لاسترداد تلك المبالغ من الشركات المذكورة بالملاحظة طبقا للمتبع مع كافة العملاء ما وجود احتمالية رجوع العملاء مرة اخري لاستئناف نشاطهم بالشركة بعد توفيق أوضاعهم واستغلال تلك الأرصدة كمقدم لإعادة التشغيل مرة اخري

ملاحظة (٣٣)

الدائنون والارصدة الدائنة الأخرى:

بلغ رصيد حساب دائنون وأرصدة دائنة اخري في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٣١٧.٨٢٨ مليون جنيهاً تضمن ما يلي:-

- مبلغ نحو ١١٠٨١ مليون جنيه ضمن حساب الارصدة الدائنة بالأكاديمية الدولية للعلوم والهندسة ولم يتم تسويته بسداد تلك المبالغ لمستحقيها طبقا للقوانين والتعليمات الصادرة بشأنها ومن ذلك:

المبلغ	البيان
١٠٥٩١ مليون جنيه	قيمة ٥٪ من صافي الربح السنوي لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التعليم العالي وذلك طبقا لنص البند رقم ٣ من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنه ١٩٧٠ في شان تنظيم المعاهد العالية الخاصة ولائحته الصادرة بقرار وزير التعليم العالي رقم٨٨ لسنه ١٩٨٧.
٤٨٩ الف جنيه	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية للسادة المعينين و المعارين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤٨ لسنه ٢٠١٩.
١١٠٨١ مليون	الاجمالي بالجنيه

يتعين العمل على سرعه سداد تلك المبالغ لمستحقيها.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم سداد مستحقات الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية عن شهر يونيو ٢٠٢٥ خلال شهر يوليو ٢٠٢٥ وذلك ضمن مستحقات التأمينات الاجتماعية للسادة أعضاء هيئة التدريس المنتدبين عن الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ طبقاً لإيصال سداد بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩م ، وجاري اتخاذ اللازم بالنسبة لباقي المبلغ.

ملاحظة (٣٤)

مبلغ نحو ١.٢ مليون جنيه تمثل ايداعات وتحويلات بحساب دائنون متنوعون ولم تتضمن مستندات الفحص اسباب تلك التحويلات والغرض منها او الجهة التي قامت بالتحويل لحساب الشركة.

يتعين بحث وتسوية تلك المبالغ واسباب تحويلها لحسابات الشركة.

رد الشركة:

نفيد بأنه جارى متابعة تلك المبالغ ومعرفة جهات التحويل وتسويتها بالحساب.

ملاحظة (٣٥)

مبلغ نحو ٢.٩٠٤ مليون جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية وصحته ١٠٤٨٤ مليون جنيه حيث تبين بشأنه ما يلي:

أ- لم تقم الشركة بتخفيض ح/ الأرصدة دائنة بمبلغ نحو ٤٨١ ألف جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية الخاصة بمركز الخدمات عن سنوات سابقة والتي تم سدادها في فترات سابقة.

ت- قامت الشركة بتخفيض ح/ الأرصدة الدائنة بمبلغ نحو ٨.٠٦١ مليون جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية عن السنوات من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤ مقابل اصدار شيكات بشأنها ولم تقدم للسداد حتى تاريخ الفحص في ٢٠٢٥/١١ ولم يتم تسليمها للجهة المستحقة.

يتعين إجراء التصويب اللازم في هذا الشأن ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة ومراعاة الالتزام بسداد مستحقات هيئة التأمين الصحى الشامل وفقاً لقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ منعاً لتحمل أى اعباء.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم عمل التسوية اللازمة بقيد رقم ٣٩٥ و٣٩٦ / ١١

ملاحظة (٣٦)

ح/ اقساط قروض تستحق خلال السنة :

بلغ رصيد ح/ اقساط قروض تستحق خلال السنة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٣٤.٥٠٥مليون جنيه حيث قامت الشركة بالحصول على قرض بمبلغ ٥٠ مليون جنيها بفائدة متناقصة بنسبة ٢٦.٦٥ ٪سنويا يسدد خلال عام من بنك سايب وذلك وفقا لموافقة السيد / رئيس مجلس الادارة في ٢٠٢٥/٥/١٥ وقد تبين بشأنه ما يلي:

أ- اتجاه الشركة الي الحصول على قروض قصيرة الاجل لتدبير احتياجاتها والمتمثلة في (توزيعات ارباح - كهرباء- موردين) كما ورد بالمذكرة المعروضة علي رئيس مجلس الادارة رغم امتلاكها ودائع بنكية قصيرة الاجل بدعوي ان تكلفة الفائدة على القروض اقل من خسائر كسر الودائع وخاصه في ظل عدم موافاتنا بسياسات معتمدة تبرر اتخاذ هذا القرار بشكل دوري مخالفا بذلك الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية في ٢٠١٦/٧ والخاص بتطبيق مبدا الشفافية والافصاح عن هذه السياسة.

ب- تمتع الشركة بسيولة حيث بلغت نسبه السيولة النقدية نحو ٤٥ ٪في ٢٠٢٥/٣/٣١، ٣٦ ٪في ٢٠٢٥/٦/٣٠، ٥٥ ٪في ٢٠٢٥/٩/٣٠وهو ما يعكس عدم وجود حاجة تمويلية عاجلة في ظل وفرة النقدية لتغطية الالتزامات قصيرة الاجل وتحميل الشركة بأعباء فوائد تمويلية بنحو ١.٤٨٨ مليون جنيها دون وجود مبررات واضحة مما يؤثر سلبا على نتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية.

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق وفقا لما يقضي به الدليل المصري لحوكمة الشركات المشار اليه وعمل التسويات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة:

نفيد بأن عدم تخفيض الودائع يؤثر بالايجاب على اسعار الفوائد المتميزة للشركة فرغم أنخفاض أسعار الفوائد المدينة والدائنة طبقاً لتعليمات البنك المركزي اكثر من مرة حيث تتحصل الشركة على أسعار ودائع يتراوح بيم ٧.٧٢ ٪الي ٧.٩٢ ٪، وقد تم استخدامه لسداد أي مصروفات عاجلة بدلاً من تصفية ودائع وخسارة فوائد دائنة تفوق الفوائد المدينة لأن الفوائد المدينة متناقصة وقد تم عمل دراسة لهذا الغرض بين الفوائد المدينة والدائنة وتم تحقيق عائد بمبلغ ٢.٧٦٤ مليون جنيه.

ملاحظة (٣٧)

المصروفات :-

تم تخفيض ح/ المصروفات في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٤٧٠ ألف جنيها بالخطأ يمثل قيمة الإيراد المتنوع الخاص بالمركز الطبي في حين كان يتعين تعليتها على ح / الإيرادات.

يتعين إجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن.

رد الشركة:

نظرا لطبيعة الخدمات المقدمة من المركز الطبي واستخراج سلف للصرف منها على حالات الطارئة للعاملين وهى تمثل مصروفات وبالتالي لا يحقق ايرادات وسوف يتم مراعاة ذلك مستقبلاً.

ملاحظة (٣٨)

تبين عدم تحميل ح/ المصروفات بمركز الخدمات في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ١٨٣ ألف جنيه يمثل قيمة المساهمة التكافلية بنسبة ٠.٠٠٢٥ ٪ من اجمالي الايرادات من ١/ ١/ ٢٠٢٥ وحتي ٢٠٢٥/٩/٣٠ بالمخالفة للمادة ٤٠ من قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢٠١٨/٢ و التي تقضي بمساهمة تكافلية بواقع ٠.٠٠٢٥ من جملة الايرادات السنوية للمنشأت الفردية وللشركات أيا كانت طبيعتها او النظام القانوني الخاضع لها ولا تعد هذه المساهمة من التكاليف واجبه الخصم في تطبيق احكام قانون الضريبة علي الدخل ويتم تحصيلها وفقا للضوابط والاجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

يتعين الالتزام بما يقضي به القانون المشار اليه.

رد الشركة:

نفيد بأنه يتم عمل التسوية اللازمة بالربع الاخير من كل عام.

ملاحظة (٣٩)

لم يتم تحميل ح/ المصروفات العمومية بمركز الخدمات في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٣٥٢ ألف جنيه يمثل قيمة ١٪ رسوم هيئة الاستثمار عن الفترة من ١/ ١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠م.

يتعين اجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن ومراعاه اثر ذلك علي الحسابات المختصة.

رد الشركة:

- نفيد بأنه يتم عمل التسوية اللازمة بالربع الاخير من كل عام

ملاحظة (٤٠)

عدم تخفيض حساب ارباح مرحلة بمبلغ نحو ٣.٦٠٠ مليون جنيه تمثل قيمة الرسوم المقررة للترخيص لتأجير اجهزة البث جهاز DSNGو جهاز LIVEU وحيازته طبقا للمادة (٤٢) من لائحة تنظيم التراخيص الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠والتي تقضي بشترط للترخيص بنقل حيازة او تركيب او تشغيل اي من الاجهزة الاستيراد البث والتشفير بطلب لترخيص يرفق به ايصال رسم فئة خمسون الف جنيها كل شهر عن الاعوام من ٢٠٢٢ الي ٢٠٢٤ مما قد يعرض الشركة لتحميل اعباء اضافية تتمثل في فرض غرامة تأخير نتيجة عدم السداد والالتزام بالقانون

يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة الالتزام بالمادة المشار اليها تطبيقا للقانون لتجنب تحمل غرامات.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم الاتفاق على سداد مبلغ ١.٢ مليون جنية حيث ان اجهزة dsng لا يتم تاجرها الا نادرا واجهزة Live u تعمل عمل موسمي.

ملاحظة (٤١)

تم تخفيض ح/ مصروفات الصيانة بالمدينة بالخطأ في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٨.٦٦٧ مليون جنيها وصحته تعليه مبلغ نحو ٢.٦٦٧ مليون جنيها على ح/ الأرباح المرحلة حيث يمثل الفترة من ٢٠٢٤/٩/١ حتى ٢٠٢٤/١٢/٣١، وتعليه مبلغ نحو ٦ مليون جنيها على ح/ الإيرادات والخاص بالفترة من ١/ ٢٠٢٥/١ حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ طبقا للمادة (٢٣) فقرة (٦) من قانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم المعاهد العليا الخاصة والتي تنص على حق صاحب المعهد فى فائدة رأس المال بحيث لا تجاوز ٤٪ منه.

مخالفا بذلك لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) والذي يقضى بتحميل كل فترة مالية بما يخصها من ايرادات ومصروفات وفقا لمبدأ الاستحقاق.

يتعين الالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه والمبادئ المحاسبية المنظمة وإجراء التصويبات اللازمة ومراعاة أثر ذلك الحسابات المختصة وايضاً على حسابات الاكاديمية للهندسة وعلوم الاعلام.

رد الشركة:

نفيد بأنه سوف يراعى ذلك مستقبلاً.

ملاحظة (٤٢)

تلاحظ مخالفة الشركة للبنود (٣٢-٣٣) من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ الخاص بعرض القوائم المالية والذي يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الايراد والمصروف مما ادي الي ظهور بعض بنود قائمه الدخل على غير حقيقتها حيث تلاحظ الآتي:

١-اجراء مقاصة فيما يخص الايرادات المحققة مقابل حق الاستغلال على الاكاديمية ومركز الخدمات الاعلامية بلغ ما أمكن حصره نحو ٤٨ مليون جنيه عن طريق خصمها من المصروفات (الصيانة، التشغيل، الاهلاك).

٢-تخفيض مصروفات الخدمات /انارة حتى ٢٠٢٥/٩/٣٠ بالقيمة البيعية للخدمات المقدمة للعملاء والمتمثلة في استهلاك الكهرباء، بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٦٨ مليون جنيه في حين كان يجب تعليتها بحسابات الايرادات المختصة.

نوصى بمراعاة عدم اجراء مقاصة بين بنود الايرادات والمصروفات والالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري.

رد الشركة:

١. نفيد بأن الأكاديمية ومركز الخدمات الإعلامية هي نشاط من أنشطة الشركة وتعتبر قطاع من قطاعاته وأن الشركة لا تتربح من نفسها ويعتبر تضخيم للإيرادات والمصروفات وإنما الغرض من ذلك هو إظهار النتائج التكاليفيه لهذا النشاط.

٢. أن الشركة ليست من أنشطتها بيع الكهرباء وإنما يتم تخفيض قيمة الإستهلاك الكلي للشركة بما يتم إستهلاكه لكل عميل.

ملاحظة (٤٣)

الإيرادات:

لم يتم تعليه الإيرادات خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بمبلغ نحو ٥٥٤ ألف جنيه يمثل قيمة المتبقي من مشروع إنشاء بارك بالحي الإسلامي لشركة MBC والمنتهى في ٢٠٢٥/٨/٢٦ بتكلفة نحو ٥٥٨ ألف جنيه حيث أن المسدد من العميل نحو ١.١١٢ مليون جنيها

يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم عمل التسوية اللازمة بقيد رقم ١٠/٥٣١

ملاحظة (٤٤)

بلغ صافي خسائر مركز الترميم السينمائي في ٢٠٢٥/٩/٣٠ نحو ١.٣ مليون جنيه طبقا للبيان الوارد الينا من اداره التكاليف بالشركة بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١١ حيث بلغت ايرادات المركز خلال الفترة نحو١.٧ مليون جنيه في حين الايراد المستهدف للمركز في ٢٠٢٥/١٢/٣١ نحو ٤ مليون جنيه ٠

يتعين توضيح اسباب ذلك والافادة.

رد الشركة:

نفيد بأن المستهدف لمركز الترميم السينمائي خلال عام ٢٠٢٥م ككل حيث ان المتبقي من العام المركز الأخير من العام اعتبارا من أكتوبر ٢٠٢٥م وحتي ديسمبر ٢٠٢٥م

ملاحظة (٤٥)

تبين تراجع ايرادات التصوير الاجنبي خلال الفترة المنتهية في ٢٠٢٥/٩/٣٠ حيث بلغت نحو ١.٤ مليون جنيه، مقابل نحو ٢١ مليون جنيه خلال العام المنتهي في ٢٠٢٤/١٢/٣١ بانخفاض قدرة نحو١٩.٦ مليون جنيه وبنسبة ٩٣٪

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك ودراسة اسباب الانخفاض في ايرادات التصوير الاجنبي واتخاذ ما يلزم حيال ذلك.

رد الشركة:

نفيد بأنه يتم التصوير للاعمال الفنية داخل جمهورية مصر العربية من خلال لجنة أفلام مصر وليس بالضرورة ان تتم الاعمال داخل الشركة بل يتم معظمها بالتصوير في الأماكن الاثرية والتراثية، واقتصار دور اللجنة في استخراج التصاريح من الجهات المعنية للسادة عملاء التصوير الأجنبي.

ملاحظة (٤٦)

ملاحظات عامة:

بلغ رصيد حساب التزامات ضريبية مؤجلة في ٢٠٢٥/٩/٣٠ مبلغ نحو ٧.٢٢٣ مليون جنيه تخص مركز الخدمات الاعلامية تم حسابه بصوره تقريبية ولم يتم موافاتنا بتفاصيل هذا الرصيد وكيفية حسابه وبالتالي لم نتمكن من الحكم على صحته.

يتعين موافاتنا بتفاصيل تلك المبالغ وكيفية حسابها حتى نتمكن من الحكم على صحتها وكذا موافقنا بأسباب عدم توافر بيانات هذه الفترة السابقة لدى الشركة.

رد الشركة:

نفيد بان حساب الضريبة المؤجلة الخاصة بالمراكز الاعلامية يتم حسابها عن طريق مكتب المراجعة قسم الضرائب وليست الحسابات الخاصة بالمراكز ولذلك يتم تعديل قيمتها بالقوائم المالية بعد مراجعة مكتب المراجعة

ملاحظة (٤٧)

ما زالت الشركة تحتسب قيمة ١٪ الخاصة بهيئة الإستثمار من صافي ربح مركز الخدمات البالغ نحو ٣٥ مليون جنيه وليس إجمالي الإيراد البالغ نحو ٧٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٩/٣٠ بالمخالفة لأحكام المادة ٤١ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنه ٢٠١٧ والتي (ان تخضع المشروعات التي تعمل بنظام المناطق الحرة برسم ١٪ من إجمالي الإيراد).

يتعين الالتزام بأحكام المادة المشار إليها.

رد الشركة:

نفيد بأنه جاري المتابعة مع الهيئة العامة للاستثمار وذلك لعدم احتساب ١٪ على صافي ربح المراكز حيث ان المراكز الاعلامية خارج المنطقة الحرة وخاضعة لكافة الرسوم والضرائب الخاصة بالدوله المصرية.

ملاحظة (٤٨)

عدم قيام الشركة بتكوين المخصص اللازم في ضوء المطالبة الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بنحو ٣٦٩.١٧٧ مليون جنيه نتيجة لإخضاع الشركة لأحكام قانون الضريبة علي العقارات المبنية الصادر بالقانون ١٩٦ لسنه ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٤٩٣ لسنه ٢٠٠٩. وقد قامت الشركة برفع الدعوي رقم ٥٦٩ لسنه ٧٤ ق لوقف التنفيذ وتم صدور حكم المحكمة في ٢٢/ ١/ ٢٠٢٤ والذي نص علي: قبول الدعوي شكلا وفي الموضوع اعفاء الشركة من الخضوع للضريبة المقررة بموجب لجنة الطعن رقم ٨٣٣ و ١٣٠ السنة ٢٠١٩ وذلك اعتبارا من ٢٠١٧/٦/١ وخضوع الشركة لأحكام قانون الضريبة علي العقارات المبنية من ٢٠١٣/٧/١ حتي ٢٠١٧/٥/٣١.

يتعين سرعة تكوين المخصص اللازم لمقابلة الالتزام المشار اليه في ظل صدور الحكم وخضوعها عن الفترة ما قبل ٢٠١٧/٦/١.

رد الشركة:

نفيد بأنه سيتم عمل اللازم في ضوء أي أحكام ابتدائية قد تصدر حيث أن الشركة تعمل بنظام المناطق الحرة وغير خاضعة لأي رسوم أو ضرائب سارية في مصر وسيتم موافاتكم بما تم من إجراءات في ضوء ما ينتهي اليه الخبير المنتدب.

ملاحظة (٤٩)

لم يتم موافاتنا بأسباب عدم قيام شركة التأمين بسداد كامل القيمة التأمينية بشأن التعويض عن حادث حريق منطقة الحي الشعبي يوم ٢٠٢٤/٩/٢٢ حيث إن المسدد من شركة الدلتا للتأمين نقدا مبلغ نحو ٥ مليون جنيه بالإضافة الي التنازل عن مخلفات الحريق و التي تم بيعها من قبل المدينة بمبلغ نحو ٤.٢٦٦ مليون جنيه و بذلك يكون إجمالي التعويض نحو ٩.٢٦٦ مليون جنيه على الرغم من ان القيمة التأمينية لتلك المنطقة تبلغ نحو ١٣.٢ مليون جنيه.

و يرتبط بما سبق عدم موافاتنا بالإجراءات التي اتخذتها الشركة حيال اسباب الحريق و المتسبب فيه وكذا اسباب عدم التحويل لإدارة الشئون القانونية فيما يخص واقعة حدوث كسر في طلمبة البنزين الخاصة بتغذية الأطفاء بالسيارة الخزان سعة ٣٥ لتر أثناء محاولة الاطفاء مما صعب معه التعامل مع الحريق.

يتعين موافاتنا بأسباب ما سبق واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة.

رد الشركة:

نفيد بأنه لم يتم صرف كامل القيمة التأمينية للمنطقة موضوع الحادث (الحي الشعبي) وذلك لعدم وقوع خسارة كلية وذلك لوجود بعض المباني التي لم تتأثر بالحريق الأمر الذي نتج عنه صرف تعويض نسبي من القيمة التأمينية للحي الشعبي حيث أن الحي الشعبي هو جزء من الوثيقة الكاملة لمناطق التصوير المفتوحة وقد تم تدارك ذلك وعمل وثيقة تأمين منفصلة لكل منطقة علي حدي عند التجديد.

ملاحظة (٥٠)

مخالفه الشركة للمادة ٣٤ امن قانون العمل رقم ١٢ لسنه ٢٠٠٣ والخاص بأنشاء صندوق التدريب والتأهيل والتي تقضي بخصم ١٪ من صافي ارباح المنشاة الخاضعة لأحكام القانون والتي يزيد عدد عمالها عن ١٠ عمال حيث لم تقم الشركة بأنشاء ذلك الصندوق.

يتعين الالتزام بما يقضي به احكام القانون المشار اليه.

رد الشركة:

نفيد بأنه يوجد بالشركة مركز تدريب علي أعلي مستوي ويتم عمل الدورات التدريبية لكل قطاعات الشركة علي يد محاضرين متخصصين في جميع المجالات.

ملاحظة (٥١)

لم يتم موافاتنا بالبيانات والمستندات التي تم طلبها طبقا لخطابنا المرسل الي الشركة بتاريخ ٢٢/ ١٠/ ٢٠٢٥ ولم يتم موافاتنا بها حتى تاريخ انتهاء الفحص مثال:-

أ- بيان معتمد بالموقف الضريبي للشركة (المدينة - مركز الخدمات الاعلامية - مجمع فاميلي - الأكاديمية) من بداية النشاط حتى ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٥ موضحا به اخر سنه ضريبيه تم المحاسبة عليها لكافة أنواع الضرائب (ضرائب عامه - عقارية - مبيعات - قيمة مضافه - كسب عمل(المرتبات) خصم منبع) والمطالبات الضريبية حتي ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٥ مع ارفاق صور النماذج ومحاضر الفحص

ب- تقرير مراقب حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة العربية الفندقية في ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٥.

ج- القوائم المالية للشركات (ايجيبت ميديا سوفت - المحور) والتقارير المعدة من ممثلي الشركة فى مجالس ادارة تلك الشركات في ٣٠/ ٩/ ٢٠٢٥.

د- مجموعه اللوائح الماليه والادارية و لوائح شئون العاملين للأكاديمية ومراكز الخدمات الاعلامية.

يتعين سرعة موافاتنا بتلك البيانات حتي نتمكن من اتمام اعمال المراجعة.

رد الشركة:

يتم تجهيز تلك البيانات من التقسيمات التنظيمية للشركة وسيتم موافاتكم بها فور ورودها.

ملاحظة (٥٢)

عدم قيام الشركة بالالتزام بما ورد بالمادة (٧) من قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام قانون انشاء صندوق تكريم الشهداء وضحايا ومفقودي ومصابي العمليات الحربية الإرهابية والأمنية وأسرهم الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٨ والتي تقضي تفرض ضريبة قيمتها خمس جنيهات على الخدمات والمستندات التي تقدمها او تصدرها الشركات التي تساهم فيها الدولة بنسبة تزيد عن ٥٠٪.

نوصي بضرورة مراعاة الألتزام بما ورد بالقانون المشار اليه.

رد الشركة:

نفيد بان الشركة تعمل بنظام المناطق الحرة فهي معفاة من قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر وتم مخاطبة الشئون القانونية لإبداء الرأي.

ملاحظة (٥٣)

تبين عدم قيام الشركة باستقطاع نسبة ١٪ من صافي دخل العاملين في كافة ما يحصل عليه العاملين من الشركة تحت اى مسمى من مكافأت وارباح وخلافه.... (حيث تم الاستقطاع من المرتبات الشهرية فقط) لحساب مواجهة تداعيات الاوبئة والكوارث الطبيعية وقد بلغ ما أمكن حصره نحو ٢٥.٦ مليون جنيه، كما لم يتم توريد تلك المبالغ مخالفا بذلك للمادة رقم (٥) من القانون رقم ٧٠ السنه ٢٠٢٠ فى شان المساهمة التكافلية لمواجهة بعض التداعيات الاقتصادية الناتجة عن انتشار الاوبئة او حدوث الكوارث الطبيعية.

يقتضي الامر الالتزام بما ورد بالمادة المشار اليها من القانون المذكور فيما يخص استقطاع وسداد تلك المبالغ.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم خصم المبالغ الخاصة باستقطاع نسبة ١٪ من صافى دخل العاملين وفقاً لفتوى الشئون القانونية بهذا الشأن وتم السداد حتى تاريخه من خلال منظومة الضرائب.

ملاحظة (٥٤)

عدم قيام الشركة بالالتزام بما ورد بالمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠٠ لسنه ٢٠٢٠ الخاص بإصدار قانون دعم الاشخاص ذوي الاعاقة الخاص بمساهمات الطلبة والعاملين

حيث تبين عدم قيام الشركة باستقطاع أي مبالغ من العاملين او تحصيل أي مبالغ من طلبة الاكاديمية لصالح هذا القانون.

نوصى بضرورة مراعاة الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليه مع سداد تلك المبالغ.

رد الشركة:

نفيد بأنه بالنسبة للمادة ١٣ من القانون رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٠م جارى استطلاع رأى الشئون القانونية وسيتم اتخاذ اللازم في ضوء ذلك.

رئيس القطـــــــاع المالي

(محاسب / علاء الدين عمر)

تحريراً في ١٠/ ١٢/ ٢٠٢٥م